

# العوري: أمننا القومي امتداد للأمن القومي العربي

الأحمد: إنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة وبناء مؤسساتي دون الأخذ بعين الاعتبار بسط للأمن وتوفير متطلباته الأساسية، بحيث يتم حماية مصالحنا داخليا وخارجيا، والحد من التهديدات المحدقة بنا.

وأضاف: إن انعقاد هذا المؤتمر يأتي إدراكا لصعوبة وتعقيدات الساحة الفلسطينية والعقبات التي تعترض تحقيق إستراتيجيتها وطنية موحدة للأمن في ظل استمرار الانقسام السياسي الداخلي، وتزايد الاعتداءات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. وفي الجلسة الثانية للمؤتمر أوضح المفوض السياسي العام والناطق باسم الأجهزة الأمنية اللواء عدنان الضميري، أن العقيدة الأمنية ليست مسؤولية الأمن بل مسؤولية الأمن السياسي، لأن مسؤولية الأمن تكمن في تنفيذ سياسات مرتبطة بالأصدقاء أو الأعداء من أجل بناء التعبئة.

وأكد مدير مؤسسة الحق شعوان جبارين ضرورة مأسسة رجل الأمن وأن يكون تابعاً للقانون أي أن القانون الذي يقرر وليس الأشخاص.

ورأى أستاذ القانون في جامعة القدس المفتوحة إبراهيم شعبان أن تحقيق الأمن والنظام العام للمواطن يقع على عاتق السلطة التنفيذية وأن رجل الأمن يستعمل القوة في حالات الضرورة القصوى.

وأضاف يجب أن يكون إحساس قانوني بالضرورة والتناسبية، واستعمالها لرد الأمور القانونية.

وأشار إلى أن هناك وسائل متعددة لاستعمال القوة منها الأسلحة النارية والعصي ويجب أن تكون هناك وسائل بديلة قبل استعمال القوة تدريجياً لأن الغرض الأساسي حماية الإنسان وحقه في الحياة.

للعلوم الأمنية، اللواء توفيق الطيراوي، عن مرتكزات وفلسفة العقيدة الأمنية الفلسطينية، مشيراً إلى أن السلطة الوطنية أنشأت أجهزة أمنية على أسس نضالية وليست أسساً علمية، موضحاً أن مفهوم الأمن القومي الفلسطيني يختلف الآن عن ما قبل ٩٤، حيث أصبح هناك ازدواجية لدى الأجهزة الأمنية وليس السياسة الأمنية؛ فاختلفت سياسة المؤسسات الأمنية مع التنظيمات.

وقال: إنه كان يجب على الفلسطينيين إلى جانب مؤسسات الدولة أن يكون لدينا سياسة ونظام لمقاومة الاحتلال؛ مشدداً على ضرورة وجود عقيدة أمنية مرسومة، تتمثل في حماية الأرض والشعب من الأخطار الخارجية المحدقة بها من قبل إسرائيل، إضافة إلى الداخلية منها كون هناك بعض الدول لديها مصالح من الداخل الفلسطيني؛ وخلق تيارات للدول الخارجية تحقيق مصالحها الداخلية؛ الأمر الذي يشكل أخطاراً على الداخل الفلسطيني وتنتج مفهوم السياسة الأمنية والأمن القومي.

وأشار إلى أن المؤسسة الأمنية ليست ملكاً لأحد ويجب بناؤها بعيداً عن الحزبية أو السياسة، مشدداً على الذهاب إلى مقاومة الاحتلال بكل الطرق ورفض التنسيق الأمني مع إسرائيل الذي يعتبر إحدى طرق المقاومة. وبين أن الأمن القومي الفلسطيني يعتمد على قدرات بشرية تنتمي إلى مؤسسة أمنية؛ يجب أن يتوفر فيها العلم والشخصية والكفاءة لبناء مؤسسة أمنية صالحة، وهذا لا يعني إلغاء دور المناضلين بل يجب أن يتم تأهيلهم حتى يكون في مؤسسة أمنية مهنية، الأمر الذي اقتضى إنشاء جامعة 'الاستقلال' التي تختص بالتهوض بالكوادر البشرية في الجانب الأمني. في كلمة مركزي 'شمس' وجنيف، قال محمد

رام الله- وفا- أكد المستشار القانوني للرئيس محمود عباس حسن العوري، أن الأمن القومي الفلسطيني هو امتداد للأمن القومي العربي، وأن الدول العربية تشكل عمقا استراتيجيا للأمن القومي الفلسطيني باعتباره جزءاً من هذه الأمة.

جاء ذلك خلال مشاركة المستشار العوري، في فعاليات مؤتمر سيادة القانون وتحديات الأمن القومي الفلسطيني الذي ينظمه مركز حقوق الإنسان والديمقراطية 'شمس'، بالمشراكة مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في مدينة رام الله أمس.

وأشار إلى أن القيادة الفلسطينية تقوم بجهد منقطع النظير لتحقيق أهم ركائز الأمن القومي من خلال انتزاع الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية كدولة مستقلة كاملة السيادة تسيطر على إقليمها وحدودها وجوها وبحرها.

وبين أن مفهوم الأمن القومي العام لم يعد يقتصر على حماية أراضي الدولة ومصالحها من اعتداءات خارجية وحسب، بل هو توافر مجموعة من العوامل والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإيجاد متسع من الحريات والحقوق والحريات العامة وتوفير المناخ اللازم للعمل الجاد انطلاقاً من دافع ذاتي للضد لما فيه النفع العام وصالح المجتمع.

وقال العوري: إن القضية الفلسطينية مرت خلال مراحلها المختلفة بمعتطفات ومتغيرات متعددة، اكتسبتها خصوصية متنوعة، فقد انطلقت الثورة من مبدأ الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب، منتهجة في البداية الكفاح المسلح كوسيلة لانتزاع الحقوق.

وأضاف: 'مع انتقال القضية إلى مرحلة جديدة بدخول العملية التفاوضية وإنشاء السلطة الوطنية، تم البدء بإنشاء مؤسسات الدولة، والعمل على تطويرها وحمايتها وضمان استمرارية عملها بما يضمن توفير الأجواء الملائمة للاستقرار وحماية الحقوق والحريات العامة، ما ينعكس إيجاباً على توفير البيئة المشجعة على الاستثمار وخلق فرص العمل والقدرة على تطوير وبناء المؤسسات العامة، وبناء وتطوير المؤسسات الأمنية، والقضائية، ووضع الأنظمة والقوانين لمحاربة الفساد المالي والإداري، والاهتمام بالشباب ودعمهم باعتبارهم مستقبل هذه الأمة والضامن لأمنها القومي.'

وأكد العوري إصرار القيادة على تحقيق المصالحة الوطنية؛ كون الانقسام يشكل التهديد الأكبر للأمن القومي على الصعيد الداخلي.

وقال: إن الاحتلال يهدد الأمن القومي الفلسطيني بشكل كبير، من خلال احتلاله للأرض والاستيلاء على مصادر المياه، وبناء المستوطنات وتغيير معالم الأرض بتبويد القدس، إضافة إلى التمسك من عملية السلام ومن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي من شأنه الإضرار بالاستقرار والحد من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أمن قومي فلسطيني لدولة مدنية قابلة للعيش بسلام واستقرار واقتصاد إلى جانب كافة الدول في المنطقة.

بدوره قال مدير مركز 'جنيف' رولاند فريديريك: إن شكل السلطة جزء من سيادة القانون ونحن ندرک أن تطبيق سيادة القانون ليس سهلاً في ظل العراقيل وعدم سيطرة السلطة على الأرض؛ موضحاً أن مشروع سيادة القانون يهدف إلى تعزيز شراكة المواطن في عملية اتخاذ القرارات بخصوص الأمن بما يشمل كافة المفاهيم.

وأضاف: إن رفع التوصيات والتوقعات من خلال ورشات العمل والمشاريع إلى صناعات القرار في السلطة، أحد أهداف المشروع، معرباً عن أمله بأن يكون المؤتمر مثمراً في بناء مؤسسات السلطة والمساعدة في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

Edited with the demo version of  
www.pdf-element.com  
www.iceni.unlock.htm

## لمرة الخامسة على التوالي

# تجديد الاعتقال الإداري للاسير أبو شامة

جنين. علي سمودي. جددت السلطات الإسرائيلية امس الاعتقال الإداري للاسير تامر وليد ابو شامة "٢٦" عاما من مدينة الخليل لمدة ثلاثة شهور. وافاد مركز "حرار ولدنا" في بيان صدر عنه ووصلت نسخة منه لـ «التنزيح»، ان الاسير ابو شامة تم تجديده اعتقاله للمرة الخامسة على التوالي، وكان قد اعتقل من منزله بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ وحكم عليه سبعة اشهر ونصف وقبل يوم واحد من الافراج عنه تم تحويله الى الاعتقال الإداري. واذاف المركز في بيانه ان الاسير ابو شامة قد اعتقل مرتين قبل الاعتقال الاخير لدى سلطات الاحتلال لمدة ٨ شهور.



**مستشفى العائلة المقدسة**  
شارع بولس السادس - ص.ب 8  
بيت لحم - فلسطين

تلفون: 2741151/2/3 فاكس 2741154

**يعلن مستشفى العائلة المقدسة عن حاجته الى:**

**طبيب اطفال او اخصائي خدج Neonatologist**  
للعمل في قسم الاطفال (دوام كامل)

**على ان تتوفر فيهم الشروط التالية:**

- « حاصل/ة على شهادة الطب العام من جامعة معترف بها
- « حاصل/ة على اجازة مزاوله المهنة من نقابة اطباء ومن وزارة الصحة الفلسطينية يفضل من له خبرة عملية في هذا المجال.
- « يفضل ان يكون من سكان محافظة بيت لحم

**الرجاء ارفاق ما يلي مع الطلب:**

- صورة عن البطاقة الشخصية
- نسخة عن جميع الشهادات المتعلقة بالوظيفة وشهادة التوجيهي
- صورة شخصية
- رسالة طلب عمل
- مزاوله مهنة من الجهات المختصة

تؤخذ الطلبات من ادارة المستشفى يومياً من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الثالثة بعد الظهر

آخر موعد لتقديم الطلبات يوم الاثنين 2011/8/1

